



قطع الأشجار خلسة



صناعة قاتلة

للاسر الفقيرة. وقد دعا مابندوزي، المسؤول الأوغندي الذي يشن حملات ضد حرق الفحم، إلى إنشاء تشريع عقابي، وحث السلطات على جعل الكهرباء أرخص.

وقال إن المسؤولين في بعض المناطق الشمالية أقرروا قوانين تحمي بعض أنواع الأشجار من القطع للاستخدام كخشب أو فحم، وقال عن محارق الفحم "لا يمكننا أن نتج في تعقبهم في الغابة طوال الوقت".

ويعتقد آخرون بأن اتخاذ بعض الإجراءات العاجلة فقط مثل فرض حظر على تجارة الفحم يكفي. وقال موهوموزا، الناشط المعادي لإزالة الغابات "لا بد من فرض حظر كامل بنسبة مئة بالمئة".

لكن السلطات في المناطق الشمالية مثل غولو، التي توفر الكثير من الفحم الذي يدخل كمبالا، تقاوت مرة أخرى في حملة أسفرت عن احتجاز العشرات من شاحنات الفحم منذ عام 2015.

وينظم رئيس منطقة غولو، مارتن مابندوزي، غارات وحملات على أمل اعتقال تجار الفحم، يقول "قطع الأشجار غير القانوني انخفض لكن تدمير الغابات لحرق الفحم لا يزال مرتفعا، هو أمر إشكالي بالنسبة لنا، لكننا نقاوت".

وارتفع سعر كيس الفحم، الذي يمكن أن تستخدمه عائلة صغيرة لعدة أسابيع، بشكل مطرد في كمبالا، حيث وصل إلى حوالي 28 دولارا في أغسطس، بسبب انخفاض الإمدادات التي تأتي من أماكن مثل غولو. ولا يمكن للكثيرين تحمل ثمن شراء حقيبة كاملة، ويقومون بشراء كميات أقل بشكل يومي.

وقالت روز توين، صاحبة مشروع بيع موقد صديق للبيئة، إن ثمن الفحم لا يزال مرتفعا جدا بالنسبة للكثير من العائلات، وحثت ضد ما تسميه بالاعتماد غير المستدام على الفحم.

يكلف الموقد الواحد، الذي يستخدم فيه الصخور البركانية التي يمكن أن تستمر لمدة تصل إلى عامين، 110 دولارا.

وقالت، إن نفقات الفحم السنوية لعائلة نموذجية عند حوالي 80 سنتا في اليوم، يمكن أن تتجاوز 300 دولار، مضيفة "الفحم في الواقع ليس أرخص ثمنا. لكن الناس يتمسكون بطرقهم القديمة".

وقالت إنه منذ عام 2011، تم بيع حوالي 55 ألف فقط من الموقد الصديقة للبيئة للاسر في دولة يزيد عدد سكانها عن 40 مليون شخص، مما يؤكد تحديات الغابات المستشري حملات في بعض الدول الأفريقية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وقال برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، إن الغابون أصبحت هذا الأسبوع أول دولة أفريقية تحصل على مدفوعات مقابل جهود خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات، وأصفا الصفقة التي تبلغ قيمتها 150 مليون دولار على مدى عشر سنوات بانها "تاريخية من نواح كثيرة".

وفي يوليو، قاد رئيس وزراء إثيوبيا مجهودا تمت فيه زراعة أكثر من 350

تجارة الفحم تقضي على ما تبقى من غابات أفريقيا

القوانين والمبادرات البيئية عاجزة عن الحد من قطع ملايين الأشجار

هل هي الحاجة التي تدعو إلى قطع الأشجار وتحويلها إلى فحم أم جشع الربح والتجارة دون أزع بيئي وحساب للمخاطر البيئية التي تحل بالغابات الأفريقية التي تتنفس بها القارة؟ هما عاملان يتشاركان في ما يمكن أن نسميه جريمة بيئية أضرارها ستمتد لسنوات وعلى مر أجيال، فرغم القوانين والمبادرات البيئية ما زالت صناعة الفحم في مختلف الغابات الأفريقية نشيطة.

رودني موهوموزا

كيبال - يتوغل الرجال الذين يحملون المناجل إلى أعماق الغابات لمدة أسابيع في المرة الواحدة، ويقومون بقطع الأشجار التي سيتم حرقها ويقسمونها إلى قطع من الفحم.

ولأن هذه العملية تتم غالبا في الليل وتستهدف الأراضي العامة، فإنها تمر دون عقاب بينما تقضي على الغابات في أجزاء من أفريقيا.

وقد أدت الحرائق التي حدثت في غابات الإمازون المطيرة في البرازيل تحديات الحفاظ على الغطاء الغابي للأرض والذي يوجد قدر كبير منه في أفريقيا.

وبعد الإمازون، تأتي الغابات الاستوائية المطيرة لحوض الكونغو، التي تغطي مساحة بحجم أوروبا الغربية، كثاني أكبر الغابات في العالم، وغالبا ما يشار إليها بالرائحة الخالية لكوكب الأرض.

تكافح أفقر قارات العالم، التي يقطنها أكثر من 1.2 مليار نسمة، لحماية غاباتها وسط انفجار سكاني يزيد من الطلب على مصادر الطاقة القائمة على النباتات التي يراها الكثيرون رخيصة الثمن، خاصة الفحم، حوالي 25 بالمئة إلى 35 بالمئة من انبعاثات غازات الدفيئة المتغيرة للمناخ تأتي مما يسمى بحرق الكتلة الحيوية، والتي تشمل أيضا الحرائق الموسمية التي تتم عددا لتطهير الأراضي للزراعة، والتي تأتي غالبيتها في المناطق المدارية في أفريقيا، وفقا لوكالة الفضاء الأوروبية.

ويعتبر الاعتماد على الفحم أو الخشب هو الأعلى نسبة في أفريقيا

تقدر قيمة تجارة تصدير الفحم المظلمة من دولة القرن الأفريقي إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى بأكثر من 360 مليون دولار سنويا

وفي الصومال، فإن قطع الأشجار للحفاظ على تجارة الفحم غير المشروعة منتشر على نطاق واسع إلى درجة أن الأمم المتحدة حذرت من أن عملية التصحر هناك تهدد الاستقرار.

وتقدر قيمة تجارة تصدير الفحم من دولة القرن الأفريقي إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى، على الرغم من حظرها، بآكثر من 360 مليون دولار سنويا.

وتم استخدام حوالي 8.2 مليون شجرة للفحم بين عامي 2011 و2017، وفقا لأرقام الأمم المتحدة.

وفي أوغندا، إحدى دول شرق أفريقيا التي ألهمت نباتاتها المورقة ونستون تشرشل في تسميتها "بلؤلؤة أفريقيا"، حذرت السلطات منذ فترة طويلة من الطبيعة غير المستدامة لتجارة الفحم، والتي لا تزال قائمة على الرغم من امتداد شبكة الكهرباء في عمق البلاد. ولا تزال الطاقة الكهرومائية مكلفة للغاية بالنسبة للعديد من الناس حتى في العاصمة كمبالا، حيث تدير العائلات من الطبقة المتوسطة موقد الفحم للحفاظ على فواتير الكهرباء.

وقال إدوين موهوموزا، وهو ناشط في مجال حماية البيئة مدير مجموعة "يوث غو غرين" التي تتخذ من كمبالا مقرا لها، "إن زيادة الطلب على الفحم حولته إلى سلعة ثمينة تشبه إلى حد كبير الذهب أو القهوة".

وقال موهوموزا "نحن قلقون حقا. ما يزعج هنا حقا هو أنهم يقطعون الأشجار ولكن لا يستبدلونه".

وتحت الهيئة الوطنية لإدارة البيئة، وهي وكالة حكومية، السلطات على إلغاء ضرائب الاستهلاك على غاز البترول السائل، وهو مصدر بديل لطاقة الطهي، لإنقاذ الغابات من تجارة الفحم.

وتظهر الأرقام حجم الكارثة التي تحدث، حيث بلغت نسبة الغطاء الغابوي في أوغندا كنسبة مئوية من إجمالي الأراضي 9 بالمئة في عام 2015، بعد أن انخفضت عن 24 بالمئة في عام 1990، وفقا لبيانات الحكومة.



التكنولوجيا قادرة على حسم الجدل بين رجال الاقتصاد وحماة المناخ

لانتهاج الأكياس البلاستيكية (...) يمكن أن يسير كل هذا بالسرعة نفسها التي تقدمت بها التقنيات المعتمدة على الكربون في القرن التاسع عشر".

ويضيف لوران بابي، المحلل بمعهد البحوث الاقتصادية والمالية، وهو مركز أبحاث ليبرالي "قبل 100 عام، لم يكن بإمكان أحد أن يتنبأ بالطاقة النووية أو بالإنترنت. الاعتماد على التكنولوجيا هو رهان يعني عدم وضع قيود على التقدم".

ولا يريد هؤلاء "المتفائلون بالتكنولوجيا" الحديث عن الحد من النمو ولا حتى عن تعزيز دور السلطات العامة.

يقول لوران بابي، "منذ اللحظة التي نعطى فيها الشرعية لسلطة لتقول هذا يبحث الكثير من ثاني أكسيد الكربون، فإننا نمحها الشرعية للسيطرة على المجتمع بأسره".

ويضيف "لا يوجد دليل على أن تخصيص الموارد من قبل كيان مركزي مثل الدولة سيكون أفضل من اقتصاد السوق"، مشيرا إلى مثال ألمانيا حيث "أدت خيارات عبثية مثل وقف الاعتماد على الطاقة النووية إلى العودة لاستخدام الفحم".

وردا على سؤال كيف نشجع الأعمال الحميدة، يوصي الليبراليون بإنشاء سوق للكربون، وخصوصا بتأسيس الملكية الخاصة. ويقول بابي "تكون لدينا مشكلة بيئية عندما نتمكن من نهب شيء لا نملكه".

ويجذب هذا النهج بالفعل بعض الحكومات، لاسيما نيوزيلندا أو اسكتلندا، التي تعمل على تطوير "ميزانيات الرفاه الاجتماعي".

في أحدث كتبهما، يدعو الاقتصادي جوزيف ستيجليتز إلى اعتماد "الراسمالية التقدمية" مناديا بعودة الدولة وتنظيم الأسواق، في حين يدعو الفرنسي ثوما بيكيني المعروف بعمله في مجال عدم المساواة، إلى "اشتراكية تشاكرية" تزعزع العلاقة بالملكية الخاصة.

يقول الكاتب الليبرالي غاسبار كونغ، "لا يمكن لأحد أن ينكر حقيقة أن التقدم التكنولوجي والتجارة أخرجنا من الفقر المدقع ومكاننا من الابتكار".

وفقا للبنك الدولي، يعيش 10 بالمئة من سكان العالم تحت خط الفقر حاليا، مقارنة بـ 36 بالمئة قبل ثلاثين عاما.

وتكثر المشاريع الابتكارية المطروحة في محاولة لإنقاذ الكوكب بدءا من الطائرة العاملة بالهيدروجين واللحوم الاصطناعية إلى قوارب تنظيف المحيطات، سواء لا تزال هذه المشاريع مجرد مخطط على السورق أم يجري تطويرها.

وهذا ما يرى فيه المفكرون الليبراليون طوق نجاة، إذ يقول كونغ إن "التكنولوجيا هي التي ستحل المشكلات المطروحة. عندما نرى التقدم في مجال الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح (...) وتطوير البكتيريا

غير حكومية وأكاديميين، "نحن بحاجة إلى النمو، لكننا نسير في الاتجاه الخاطئ الذي يؤدي إلى تضخم استهلاك الموارد دون داع، مع مشكلات هائلة من عدم المساواة".

ويدعو واليس إلى "اقتصاد السوق حيث يتم تغيير التدابير المحفزة والموضوعية بشكل جزري (...) على عكس الراسمالية



رجال المال وراء آفة البلاستيك

يحبذ اقتصاديون آخرون الدفاع عن نمو أخلاقي، فلا يحتسب النمو الاقتصادي فقط كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ولكن بمدى ارتباطه بالمعايير الاجتماعية والبيئية.

يقول ستيفوارت واليس رئيس تحالف الرفاه الاقتصادي (ويلبيغ) إيكونومي لينس) الذي يضم منظمات

لكن كيف يمكن خلق وظائف أو تمويل الحماية الاجتماعية دون تحقيق نمو؟ تحدث أنيس سينا عن توزيع أفضل للموارد، مثل اعتماد "تقنين الطاقة" على المستوى الفردي على سبيل المثال، وتخصيص مبالغ لهذا الغرض من الأموال العامة وسهولة من البنوك المركزية.

باريس - هل نضع حدا للنمو لمعالجة الاحتباس الحراري أم نعتمد على التقدم التكنولوجي؟ هل نطلق العنان للسوق أم نزيد فرض اللوائح المنظمة للتخفيف من انعدام المساواة؟

الهوة تزداد بين الاقتصاديين والفلاسفة، بين من يؤيدون قوانين السوق الحرة ومن يؤمنون بالاقتصاد الموجه.

منذ عام 1972، تسال تقرير ميدوز الذي كتبه خبراء أميركيون، عن كيفية ضمان استمرار النمو في عالم محدود الموارد. واليوم، يكتسب مفهوم الحد من النمو شعبية، مع ازدياد الانتقادات الموجهة إلى النزعة الاستهلاكية وتضخم شيخ ظاهرة الاحتباس الحراري.

تقول صوفي سواتون الاقتصادية والفيلسوفة بجامعة لوزان، إن "المشكلة هي أن كل اقتصادنا يعتمد على الكربون والوقود الأحفوري. الوعي يزداد ولكن المشكلة هي أنه سبق السيف العذل (...) إننا مدمنون على الأمر".

وتطوّل قائمة التدابير للخروج من هذا الوضع بدءا بالحد من المكافآت و"ربحية" الشركات وحظر المبيدات واعتماد "دخل بيئي انتقالي" يكافئ الأنشطة الجديدة الحميدة.

مع ذلك، تبقى المطالبة بالحد من النمو مسألة معقدة، تقول أنيس سينا الصحافية والمحاضرة في العلوم السياسية، "نحن في مازق اجتماعي وثقافي، ومن الصعب على رئيس دولة الخروج عن هذا النموذج القائم".